

Distr.: Limited
2 September 2002
Arabic
Original: English

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة

العالمي للتنمية المستدامة

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية

في الجلسة --- المعقودة في -- أيلول/سبتمبر، اعتمدت اللجنة الرئيسية الفصل الرابع، الفقرات من ٢٣ إلى ٢٨، من مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفيما يلي نص هذه الفقرات:

رابعا - حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢٣ - [مُتفق عليه] تؤثر الأنشطة البشرية تأثيرا متزايدا في سلامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاه البشر وازدهار الأنشطة الاقتصادية. ولا بد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الخصوص، يلزم لتغيير الاتجاه السائد فيما يتصل بتردي الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، تنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية، إن أمكن، لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية.

٢٤ - [مُتفق عليه] بدء برنامج عمل، مع تقديم المساعدة المالية والتقنية، لتحقيق الهدف الإنمائي لإعلان الألفية المتصل بالمياه الصالحة للشرب. وفي هذا الصدد توافق على خفض نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ (على النحو المحدد في إعلان الألفية)، ونسبة الأشخاص الذين لا تتاح لهم فرص الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية، وسيشمل هذا اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق ما يلي:

(أ) [مُتفق عليه] حشد الموارد المالية الدولية والمحلية على جميع المستويات، ونقل التكنولوجيا وتشجيع أفضل الممارسات ودعم بناء القدرات من أجل تنمية البنى الأساسية والخدمات في مجال المياه والصرف الصحي، وكفالة أن تلبى هذه البنى الأساسية والخدمات احتياجات الفقراء وأن تراعى الفروق بين الجنسين؛

(ب) [مُتفق عليه] تيسير الوصول إلى المعلومات العامة والمشاركة على جميع المستويات في دعم السياسات وصنع القرارات المتصلة بإدارة الموارد المائية وتنفيذ المشاريع؛

(ج) [مُتفق عليه] تعزيز اتخاذ الحكومات إجراءات ذات أولوية، بدعم جميع أصحاب المصالح، فيما يتصل بإدارة المياه وبناء القدرات على الصعيد الوطني والقيام، حسب الاقتضاء، على الصعيد الإقليمي، بتعزيز وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية وتكنولوجيات ابتكارية لتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١؛

(د) [مُتفق عليه] تكثيف عملية وقاية المياه من التلوث بغية الحد من المخاطر الصحية وحماية النظم الإيكولوجية عن طريق استحداث تكنولوجيات تكون بأسعار معقولة في مجالات الصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة، الصناعية والمنزلية، والتخفيف من آثار تلوث المياه الجوفية ووضع نظم للرصد وأطر قانونية فعالة على الصعيد الوطني؛

(هـ) [مُتفق عليه] اتخاذ تدابير للوقاية والحماية لتشجيع الاستخدام المستدام للمياه ومعالجة أوجه النقص في المياه.

٢٥ - [مُتفق عليه] تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية ووضع خطط متكاملة لتحسين استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥، مع تقديم الدعم للبلدان النامية، باتخاذ إجراءات على جميع المستويات ترمي إلى:

(أ) [مُتفق عليه] وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية/إقليمية فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار ومستجمعات المياه والمياه الجوفية، فضلا عن اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة البنى الأساسية للمياه من أجل تقليل الهدر وزيادة إعادة تدوير المياه؛

(ب) [مُتفق عليه] استخدام كافة أنواع أدوات السياسة العامة، بما في ذلك وضع الأنظمة والرصد والتدابير الطوعية وأدوات السوق والأدوات المستندة إلى المعلومات، وإدارة استخدام الأراضي، واسترداد تكاليف خدمات توفير المياه، بدون أن تصبح أهداف استرداد التكاليف حاجزا يحول دون إمكانات حصول الفقراء على المياه المأمونة، واعتماد نهج متكامل بشأن أحواض الأنهار؛

(ج) [مُتفق عليه] تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية والتشجيع على تخصيصها لمختلف أوجه الاستعمال بطريقة تولى فيها الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية البشرية وتوازن بين ضرورة حفظ أو استعادة النظم الإيكولوجية ووظائفها، واحتياجات البشر من الاستعمالات المتزلية والصناعية والزراعية، بما في ذلك ضمان جودة المياه الصالحة للشرب؛

(د) [مُتفق عليه] وضع برامج للحد من آثار الظروف الطبيعية البالغة الشدة ذات الصلة بالمياه؛

(هـ) [مُتفق عليه] توفير الدعم لتوسيع نطاق الاستفادة من التكنولوجيا وبناء القدرات فيما يتعلق بموارد المياه غير التقليدية وتكنولوجيات الحفظ، للبلدان والمناطق النامية التي تعاني من ندرة المياه أو تتعرض للجفاف والتصحر، عن طريق تقديم الدعم التقني والمالي وبناء القدرات؛

(و) [مُتفق عليه] دعم الجهود وعند الاقتضاء الجهود والبرامج المتعلقة بتحلية مياه البحر بطريقة تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة والاستدامة وفعالية التكاليف، وإعادة تدوير المياه وجمع المياه من الضبابات الساحلية في البلدان النامية، عن طريق تدابير مثل المساعدة التكنولوجية والتقنية والمالية وطرائق أخرى؛

(ز) [مُتفق عليه] تيسير إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وأشكال أخرى من الشراكة تمنح الأولوية لاحتياجات الفقراء، ضمن أطر تنظيمية وطنية مستقرة وشفافة توفرها الحكومات، وتستجيب في نفس الوقت للظروف المحلية ويشترك فيها جميع أصحاب المصالح المعنيين، ورصد أداء المؤسسات العامة والشركات الخاصة وتحسين مستوى المساءلة فيها.

٢٦ - [مُتفق عليه] دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود لرصد وتقييم كمية الموارد المائية ونوعيتها، بما في ذلك عن طريق إنشاء و/أو زيادة تطوير شبكات الرصد الوطنية وقواعد بيانات الموارد المائية ووضع المؤشرات الوطنية المناسبة.

٢٧ - [مُتفق عليه] تحسين إدارة الموارد المائية والفهم العلمي لدورة المياه من خلال التعاون في الاضطلاع بأنشطة الرصد والبحث المشتركة والقيام لهذا الغرض بتشجيع وتبادل المعارف وتعزيزه وإتاحة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا على النحو المتوافق عليه، بما في ذلك تكنولوجيا الاستشعار من بُعد وتكنولوجيا السواتل، وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٨ - [مُتفق عليه] تعزيز التنسيق الفعال بين مختلف الهيئات والعمليات الدولية والحكومية الدولية المعنية بالقضايا المتصلة بالمياه، ضمن منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مع الاعتماد على المساهمات التي تقدمها المؤسسات الدولية والمجتمع المدني لتوعية صانعي القرار؛ وينبغي أيضا تشجيع التنسيق الوثيق من أجل إعداد مقترحات ودعمها والاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالسنة الدولية للمياه العذبة ٢٠٠٣.

* * *